الاستثمار الأجنبي المباشر في الخليج

(مليار دولار)

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2014

الاستثمار المباشر في الخليج (2011-2013)

(مليار دولار)

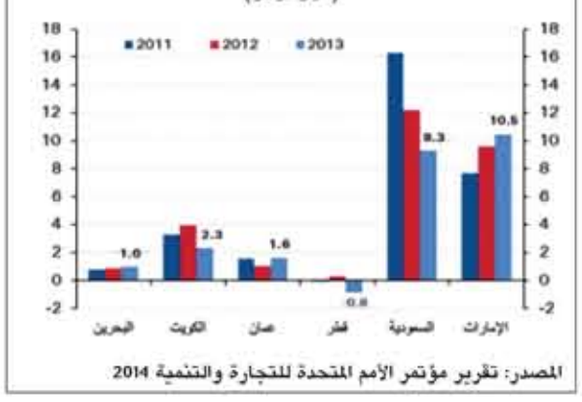

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2014

سهولة ممارسة انشطة الاعمال في 2014

(تصنيف من أصل 189 دولة وعدد الإصلاحات بين قوسين)

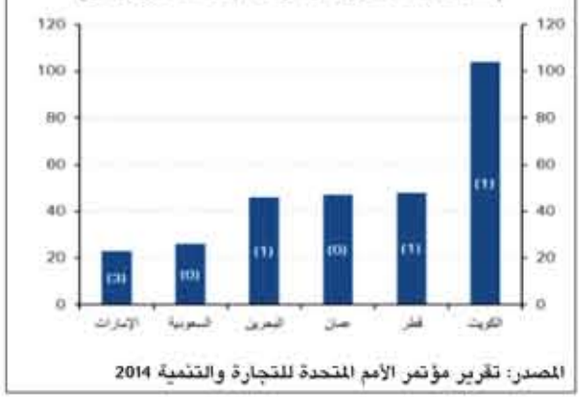

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2014

استثمارات دول الخليج المباشرة في الخارج

(مليار دولار)

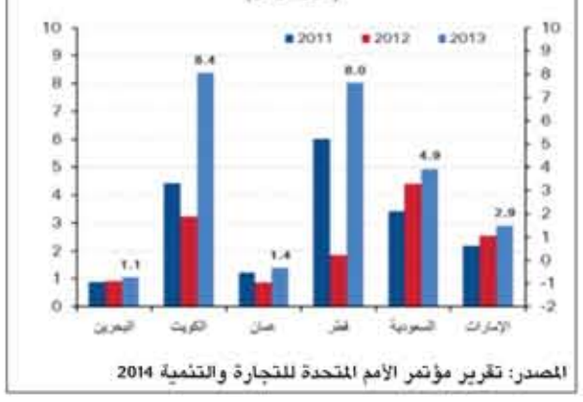

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 2014

في 2013.. و أعلى بـ 3 أضعاف من المبالغ المسجلة في 2012

«الوطني»: الكويت أكبر مستثمر خليجي في الخارج بـ 8,4 مليارات دولار

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون شهد تراجعا للعام الخامس على التوالي خلال العام 2013، وذلك وفقا لتقرير الاستثمارات العالمية السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للعام 2014. وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي من 28 مليار دولار في العام 2012 ليصل الى 24 مليار دولار العام الماضي، بتراجع قدره 14,6٪. وقد جاء هذا التراجع على الرغم من التحسن الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا، الذي سجل ارتفاعا بواقع 9,1٪ عن مستواه في العام 2012، ليصل الى 1,5 تريليون دولار في العام 2013. وتراجعت حصة دول الخليج من الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تباعا الى 1,6٪، وذلك بعد أن كانت عند 4,2٪ في العام 2009.

ويعزى هذا التراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي، في جزء منه، الى استكمال بعض المشاريع الضخمة بالإضافة الى التطورات المحلية والسياسية التي ظهرت في منطقة الشرق الأوسط، إذ ان رغبة المستثمرين الأجانب قد تراجعت نتيجة هذه التطورات التي شهدتها المنطقة.

نشاط قوي بالاستثمار الأجنبي المباشر منذ 2009 نتيجة عمليات الاستحواذ

استمرار إعفاء المستثمرين الأجانب من الضرائب حتى 10 سنوات مقبلة

جهود «المركزي» لتحرير الخدمات المالية منها فتح البنوك الأجنبية أكثر من فرع

وقد نجحت دول مجلس التعاون الخليجي بتفادي معظم أثر هذه الاضطرابات الإقليمية بدعم من قوة مصادرها النفطية. إلا أن التراجع الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس على الأرجح تراجع نشاط الاستثمار بعد استكمال عدد من المشاريع النفطية الضخمة وانخفاض المساهمات الأجنبية في بعض القطاعات الاقتصادية الخليجية. وتشمل هذه المشاريع برنامج قطر التوسعي للغاز الطبيعي المسال والعديد من المشاريع التي تتعلق بالبناء والبتروكيماويات في السعودية.

من جهة ثانية، فقد تصدرت الإمارات نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الخليج لأول مرة خلال العام 2013 بواقع 10,5 مليارات دولار. وتعتبر الإمارات الدولة الوحيدة بعد البحرين التي استطاعت تسجيل زيادات في التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة لـ 4 سنوات متتالية، وذلك تماشيا مع عودة المستثمرين لقطاع العقار وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات وتماشيا أيضا مع استعدادات الإمارات لاستضافة المعرض الدولي (اكسبو 2020).

وفي الوقت نفسه، شهدت السعودية تراجعا في الاستثمار الأجنبي المباشر للعام الخامس على التوالي بعد أن كان لها نصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة. حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بواقع 24٪ من 12,2 مليار دولار خلال العام 2012 ليصل الى 9,3 مليارات دولار خلال العام 2013. وقد جاء هذا التراجع على الرغم من الاستثمار في المشاريع الكبيرة كمشاريع البنية التحتية وتكرير النفط والبتروكيماويات. وكما أشار تقرير الاستثمار العالمي للعام 2014، فإن الحكومة السعودية تساهم بشكل كبير في تمويل هذه المشاريع الكبيرة، ويعتمد الكثير من المستثمرين الأجانب على العقود والمشاريع المشتركة مع الحكومة.

ويقدر ان تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للكويت قد تراجعت في العام 2013 لتصل الى 2,3 مليار دولار. إلا أن الكويت قد شهدت نشاطا قويا في الاستثمار الأجنبي المباشر منذ العام 2009 نتيجة عمليات الاستحواذ الخليجية. ومن أبرز تلك العمليات استحواذ شركة الاتصالات القطرية على شركة الوطنية للاتصالات بقيمة 1,8 مليار دولار خلال العام 2012. وفي العام الماضي، قامت الحكومة بدورها بالكشف عن تحديث لقانون الاستثمار الأجنبي المباشر للعام 2001، وذلك لتبسيط عملية الموافقة على الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة عدد الاستثمارات المؤهلة. وقد تم إنشاء هيئة حكومية مستقلة لتحديث الاستثمار الأجنبي المباشر (هيئة تشجيع الاستثمار المباشر) ولتكون بديلة عن المكتب السابق للاستثمار الأجنبي المباشر ولجنة الموافقات. وستكون هذه الجهة مسؤولة بالكامل على تقييم طلبات التقديم والموافقة عليها بشكل سريع. وسيستمر وزير المالية بترؤس هذه الجهة الجديدة كما سيستمر إعفاء المستثمرين الأجانب من ضرائب الدخل والضرائب الأخرى لفترة تمتد إلى 10 سنوات.

ويأتي القانون الجديد بالتزامن مع جهود بنك الكويت المركزي لتحرير الخدمات المالية في الكويت، ليصبح باستطاعة البنوك الأجنبية الحصول على رخصة لفتح أكثر من فرع في الكويت. ويعتبر تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الخطوات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي لتحسين بيئة الأعمال ونشاطها. وبصرف النظر عن تطبيق بعض أفضل أنظمة العالمية لفرض الضرائب، اتجهت بعض الدول نحو القيام بإصلاحات ضخمة خلال العقد الماضي ومنها تبسيط الإجراءات المطلوبة لتأسيس شركة والحصول على تسهيلات ائتمانية وإنفاذ العقود والتجارة الخارجية. وانعكست هذه التطورات في تصنيف البنك الدولي للقيام بالأعمال، حيث تقدمت جميع دول مجلس التعاون الخليجي في الترتيب السنوي. وتشير التصنيفات الأخيرة للعام 2014 تصدر الإمارات للمنطقة وتقدمها على الكثير من الدول في العالم مع احتلالها المرتبة الـ 23 عالميا.

الكويت تتصدر المنطقة باستثماراتها في الخارج

استطاعت الكويت خلال العام 2013 ان تكون اكبر مستثمر خارجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي، بعدما بلغت الاستثمارات الكويتية المباشرة في الخارج 8,4 مليارات دولار، أي أعلى بـ 3 أضعاف تقريبا من مستواها للعام السابق.

93 ٪ نمواً بإجمالي الاستثمارات الخليجية المصدرة خارجياً لـ 26,7 مليار دولار في 2013

دول «التعاون» حسّنت بيئة الأعمال بتسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر

24 مليار دولار الاستثمارات الأجنبية بالخليج في 2013

واستطاعت الكويت من صندوقها السيادي، الهيئة العامة للاستثمار، واستثمارات القطاع الخاص بتصدر المنطقة من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي.

وقد جاءت قطر في المرتبة الثانية بواقع 8 مليارات دولار، وتلتها السعودية بتصدير استثمارات بواقع 5 مليارات دولار. وقد استطاعت قطر الاستثمارية مضاعفة تدفقاتها الخارجية بنحو 4 مرات.

وارتفع إجمالي الاستثمارات الخليجية المباشرة المصدرة إلى الخارج بواقع 93٪ على أساس ليصل الى 26,7 مليار دولار في العام 2013، وذلك تماشيا مع استمرار دول الخليج بتوجيه احتياطاتها الأجنبية المتزايدة نحو استثمارات ومشاريع في الخارج. إذ أصبحت العديد من الشركات البتروكيماوية مصدرة للاستثمارات إلى الخارج، وخاصة مع العروض الجاذبة التي تقدمها الشركات الأميركية للنفط الصخري. حيث أصبح للعديد من الشركات نشاطات استثمارية تتعلق بمشاريع الطاقة في أميركا الشمالية مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية وقطر للبترول وشركة الاستثمارات البترولية الدولية في أبوظبي.

«الوطني للاستثمار»: نظرة إيجابية لأسواق المنطقة على المدى البعيد

قال تقرير صادر عن شركة «الوطني للاستثمار» ان شهر يوليو الماضي شهد أداء متباينا للأسواق العالمية.

فقد تعرضت الأسواق الأوروبية لأكبر انخفاض مع اتجاه الصراع في أوكرانيا إلى الأسوأ، في حين ظهرت مجددا مخاوف من حدوث انكماش في المنطقة بعد أرقام التضخم التي ظهرت مؤخرا. وعلى الرغم من الأخبار الإيجابية من التعافي القوي في الولايات المتحدة في الربع الثاني، تفاعلت الأسواق هناك سلبيا مع توقعات ارتفاع أسعار الفائدة في وقت أقرب عما كان متوقعا. من ناحية أخرى، انتعشت الأسواق العالمية الأخرى بفعل الأرقام الجيدة من الولايات المتحدة والصين. في الوقت نفسه، تعافت أسواق المنطقة من الانخفاض الذي شهدته في شهر يونيو مسجلة أداء قويا جدا هذا الشهر. خليجيا، قال التقرير ان الأسواق الخليجية وأسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ارتفعت 9,1٪ و8,8٪ على التوالي.

وقد قادت الأسواق في قطر والإمارات العربية المتحدة الارتفاع بفعل تعافيها من التصحيح الذي شهدته عقب التحديث الذي أجرته شركة MSCI لمؤشراتها الشهر الماضي.

في الوقت نفسه، كان السوق السعودي بين الأسواق التي حققت أداء أفضل في شهر يوليو مدفوعا بالأخبار عن السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأسهم السعودية مباشرة اعتبارا من النصف الأول من عام 2015. بينما انخفضت الأسواق الأوروبية بنسبة 3,9٪ في شهر يوليو مع استمرار الأزمة في أوكرانيا في الإلقاء بظلالها على الاتجاه العام وسط مخاوف من أن التعافي الضعيف قد يجر المنطقة إلى الانكماش. وقد تباطأ التضخم في أوروبا إلى 0,4٪ على أساس سنوي في شهر يوليو من 0,5٪ في الشهر الماضي، وهي أدنى قيمة له منذ الأزمة المالية. وارتفع الإنتاج الصناعي بمعدل أبطأ في شهر مايو حيث ارتفع بالكاد بنسبة 0,5٪ على أساس سنوي بعد أن سجل 1,4٪ في الشهر الماضي. من ناحية أخرى، لم تتأثر الأسواق كثيرا بخبر ارتفاع مؤشر مديري المشتريات في أوروبا وخبر ارتفاع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات ارتفاعا حادا إلى 54,4 في شهر يوليو. كما انخفضت الأسواق الأميركية بنسبة 1,2٪. وعلى الرغم من أن الاقتصاد يظهر علامات التحسن، إلا أن المستثمرين كانوا قلقين من أن ذلك سيؤدي الى ارتفاعات في أسعار الفائدة في وقت أبكر مما كان متوقعا على الرغم من تكرار الموقف الهادئ من رئيسة مجلس الاحتياط الفيدرالي الأميركي يلين. وقد جاء أول تقدير أميركي لنمو الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني عند 4,0٪ على أساس سنوي، وهو ما يتجاوز التقديرات. وقد استمر اقتصاد الولايات المتحدة في خلق الوظائف وإن كان بمعدل أبطأ بلغ 209,000 في شهر يوليو مقارنة بالشهر السابق، حيث بلغ 288,000. وقد ارتفع معدل البطالة، حيث بلغ 6,2٪ في شهر يوليو مقارنة بمعدل 6,1٪ في شهر يونيو، على الرغم من أن ذلك يرجع بنسبة كبيرة إلى عودة العمال إلى سوق العمل، وهو ما لا يعتبر علامة سلبية بحد ذاته. وتوقع التقرير استمرار النظرة الإيجابية لأسواق المنطقة على المدى البعيد. مدعومة بالأرباح الجيدة للشركات والنشاط الاقتصادي القوي وأيضا بارتفاع أسعار النفط، والطلب المحلي القوي، والإنفاق الحكومي على البنية التحتية، والنمو في ائتمان القطاع الخاص الذي سيعزز الاتجاه العام لأسواق الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، كما انه سيدعم اتجاه الأسواق نحو الارتفاع.